واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و مدى مساهمته في رفع تنافسية الدول –دراسة حالة الجزائر–

La réalité de l'investissement direct étranger et l'ampleur de sa contribution à l'amélioration de la compétitivité des pays - uneétude de cas de l'Algérie –

أ.حمزة نائلة[1] / Naila Hamza

[1]–استاذة محاضرة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير / جامعة سوق أهراس / n.hamza@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/21 تاريخ القبول: 09 /2023/06 تاريخ النشر: 17 /2023/06

ملخص: تهدف الدراسة الى التطرق للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي لاسيما الانفتاح على الأسواق الدولية و تحرير قيود التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، حيث أصبح من الضروري على الجزائر أن تبحث لنفسها عن إستراتيجية تمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي ،و لعل تعاظم ظاهرة الاستثمار الأجنبي تعتبر أحد أبرز وجوه العولمة الاقتصادية التي ساهمت بالدرجة الأولى في تسهيل حركة رؤوس الأموال الأجنبية الداخلة إلى مختلف بلدان العالم، وهذا بوضع الإجراءات اللازمة لتدفقها. لا أن هذه الإجراءات غير كافية من وجهة نظر مؤسسات الاستثمار الأجنبي التي تطلب المزيد من الالتزامات اتجاهها لتميزها بعدة إمكانيات احتكارية تجعلها الأقوى في التفاوض .فهنا يبرز دور الدولة في كيفية اكتسابها القدرة التنافسية التي تجعلها قادرة على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وفق خططها التنموية .

الكلمات المفتاحية :الاستثمار الأجنبي المباشر، التنافسية، الاستثمار. **تصنيف JEL**: F21 ;E2 ;F2

Résumé:L'étude vise à aborderchangementssurvenusdanl'économiemondiale, et en particulierceuxliés a l'ouverturesur les marchésinternationaux et la libération du commerce au niveau de l'OMC, ilestdevenunécessaire pour l'Algérie de trouverunestratégie la permets de s'intègres au sein de cetteéconomie ,et apparemmentl'amplification du phénomène de l'investissementétranger et considérécommeétantl'une des principalesfacettes de la mondialisationéconomique .celle ci a énormémentfacilité le mouvement des capitauxétrangers entrant vers les différents pays, suite a la mise en place des procéduresnécessaires a ces afflux.

Mais du point de vueinstitutionnelrelatif aux investissementsétrangerscesprocéduresRestentinsuffisantes ,et demandent plus d'engagement, car ellespossèdent des moyensmonopolistiquesluipermettant d'être en position de force dans les négociations.de ce fait apparaitl'importance de l'état comment acquérir le pouvoir de compétitivité qui luipermet d'être capable d'orienter les investissements directs étrangèresverssesobjectifs.

Les mot cles:Investissement direct étranger, compétitivité, investissement.

Codes de classification de Jel: **:**F21 ;E2 ;F2

Abstract : The studyaims to address the changes that have taken place in the global economy,especially the openness to international markets and the liberalization of trade restrictionswithin the framework of the World Trade Organization, as it has becomenecessary forAlgeria to search for itself for a strategythatenablesit to integrateinto the global economy,and perhaps the growingphenomenon of foreigninvestmentisconsidered One of the mostprominent aspects of economicglobalization, whichprimarilycontributed to facilitating themovement of foreign capital enteringvarious countries of the world.

This is by setting the necessaryprocedures for their flow. However, theseprocedures arenot sufficientfrom the point of view of foreigninvestment institutions thatdemand more commitmentstowardsthembecausethey are distinguished by severalmonopolisticcapabilitiesthatmakethem the strongest in negotiation. Here, the role of the state emerges inhow itacquirescompetitive power thatmakesit able to direct foreign direct investmentaccording to itsdevelopment plans

Keywords:foreign direct investment, competitiveness,Investment .

Jel Classification Codes::F21 ;E2 ;F2

المؤلف المرسل: حمزة نائلة.dz.n.hamza@univ-soukahras

1.مقدمة:

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية ،لاسيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية .و تفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة و هي :الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية و تحرير نظام التجارة و الاستثمار ،فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي .

و قد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق المال و أسواق العمل و زيادة الأجور و إنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له. و مع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة ،زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفورات الناجمة عن التخصص و توزيع الأنشطة .

بالرغم من مختلف التحولات التي عاشتها دول العالم الثالث نجد ها تحاول إعادة بناء اقتصادها المتشبث بالقومية التي تعمل على عدم السماح بالتدخل الأجنبي نظرا للويلات الاستعمارية التي مرت بها من استنزاف لخيرات و موارد ،إلا أن عدم قدرتها على تسيير شؤونها" تضخم في الجهاز الإداري ،بيروقراطية ،فساد و سقوط في شرك المديونية العالمية لم يترك لها الخيار فقامت بتطبيق كل ما هو متاح من إيديولوجيات و مبادئ المتعلقة بتحرير السوق عالميا الذي ينبثق عنها عدة إجراءات منها الخاصة بتسهيل عملية دخول الاستثمار الأجنبي.

ففي هذا المجال الفكري نجد الجزائر كغيرها من البلدان النامية تواجه أحد أوجه العولمة المفروض عليها ،فالاختلالات الاقتصادية التي عرفت الجزائر حثت السلطات على إعادة النظر في سياساتها و توجهاتها ،و على قبول التنازل عن حقوقها السيادية من أجل حصولها على أكبر التدفقات الاستثمارية الأجنبية ،وهذا بوضع و إرساء قواعد و تشريعات قانونية تسهل عملية استقطابها.

إن الاتجاه الجديد في الإستراتيجية الجزائرية نحو الاستثمار الأجنبي فرضته عوامل عديدة منها اعتماد اقتصادها على مادة حساسة سريعة التقلب من حيث الأسعار ،و استغلالها لأكبر المنافذ و الخروج بأقل التكاليف .

بما أن الجزائر تبحث عن الأساليب المثلى لتعبئة الموارد الجديدة و الاستخدام الأفضل ،ففسح المجال لمثل هذه الاستثمارات لممارسة نشاطها الاقتصادي في دولة التي كانت إلى عهد قريب تستخدم أسلوب الحماية و التدخل الحكومي لا يطرح مشكلة تراجع أو انحسار دور الدولة الاقتصادي و إنما يطرح إشكالية ترشيد هذا الدور الجديد لتحقيق متطلبات التنمية باستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق بين السوق و الدولة.

انطلاقا مما سبق، فان الإشكالية التي تطرح نفسها تتمثل في :**"ما هو الدور الذي تلعبه الدولة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر؟ و ما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية للوصول إلى مرتبة تجعلها تصنف من الدول القادرة على التنافس العالمي و جذب الاستثمارات الأجنبية؟ "**

و للإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم المقال إلى محورين :

المحور الأول: المكاسب المنتظرة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمتها في رفع القدرة التنافسية للدول

المحور الثاني: واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و مدى مقدرتها على تعزيز القدرة التنافسية للدولة

المحور الأول: المكاسب المنتظرة من الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمتها في رفع القدرة التنافسية للدول

1-ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1-1-تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هناك عدة تعاريف للاستثمارات الأجنبية المباشرة منها: (بن عبد العزيز، 2005، صفحة 31)

***تعريف صندوق النقد الدولي:**" الاستثمار الأجنبي المباشر هدفه فوائده دائمة في المؤسسة التي تكون نشاطاتها في الميدان الاقتصادي خارج ميدان المستثمر ،من اجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة"

***تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية**: الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الذي يترتب عنه تدخل مباشر في المراقبة ،التسيير و الإشراف على المشاريع الاستثمارية المنشأة في اقتصاد ما من طرف مؤسسة قائمة في اقتصاد آخر.

بالنسبة للتعريف الاصطلاحي :هي ممارسة المال الأجنبي للنشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الإستراتيجية أو التحويلية بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار و انتقال التكنولوجيا و الخبرات التقنية إلى البلد الآخر ،من خلال ممارسته سيطرة و إشراف مباشرين على النشاط في المشروع المعني و هو أيضا تملك الأجنبي-حكومات أو أفراد – لمشاريع خارج الحدود الإقليمية لدولته التي يتمتع بجنسيتها بما يضمن له حق التصرف و الإشراف المباشرين على نشاط ذلك المشروع المعني و ما يتصل به حقوق وواجبات.

1-2-دوافع وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

1-2-1-الدوافع:تتحدد دوافعه في دولة أجنبية بنفس دوافع التوازنات الاستثمارية على المستوى المحلي حيث أن قرارات الاستثمار فيها تهدف إلى تخفيض المخاطر و زيادة العائد.

***تخفيض المخاطر:** يمكن للمؤسسة أو الشركة تخفيض المخاطر التي تتعرض لها عندما يكون معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار ضعيفا و على عكس الاستثمارات المحلية التي يمكن أن يكون معامل الارتباط بين عوائدها قويا نتيجة لمواجهتها نفس الظروف ذات الطبيعة العامة فان معامل الارتباط لعوائد الاستثمارات المحلية و عوائد الاستثمارات في دولة أجنبية يتوقع مثلا أن تكون الدورات الاقتصادية لدولتين متماثلة أو تسير معدلات التضخم على نفس الوتيرة و من منظور آخر لا يجب أن يكون معامل الارتباط بين اقتصاد الدولتين قويا، وعليه حينئذ يمكن للمستثمر أن يجني ثمار التنويع الدولي للأنشطة التي تقوم بها المنشآت أو الشركات التي تستمر فيها أموال ،حيث أن امتلاك شركة للاستثمار في دولة أجنبية من شأنه أن يحقق كامل أسهم هذه الشركة مزايا لا يمكن له أن يحققها لنفسه و هذا هو الواقع حيث توجد بالفعل قيود على حركة رأس المال بين الدول (سميرة، 2011، صفحة 1)

1-2-2-أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر

من أهم الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي هي :

-توفير الموارد المالية اللازمة و الاستفادة من الموارد المالية و البشرية المحلية المتوفرة لهذه الدول.

-المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج و الخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها .

-خلق أسواق جديدة للتصدير و بالتالي خلق و تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.

-نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج، التسويق ،ممارسته الأنشطة و الوظائف الإدارية الأخرى.

-تنمية و تطوير المناطق الفقيرة و التي تعاني من الكساد الاقتصادي و أن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها و هو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة ،من الميزات النسبية للطرف الآخر. فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي و اللوائح و الروتين الحكومي و فهم أسواق العمل المحلية و ربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل ،و يستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة و الإنتاج المتقدم و الخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير. (ابو قحف، 2003، صفحة 22)

2-أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في تعزيز القدرة التنافسية للدول

1-2-أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول

أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد على تطور الاقتصاد العالمي بنسبة John H Dunningأشار اكبر من الاستثمارات المحفظية لأنها تتركز على القطاعات الديناميكية و الأساسية من الناحية التكنولوجية ،حيث تكون تكنولوجيا الشركة الأم

أعلى مما عليه لدى المنافسين المحليين، وعليه فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دورا رئيسيا في عملية النمو الاقتصادي و تلغي الفكرة التي كانت سائدة من قبل بان النشاط الاقتصادي الدولي للأعمال يتم من خلال التجارة و الاستثمارات غير المباشرة (محفظة الأوراق المالية الدولية)،فمع التطور الذي عرفته الشركات متعددة الجنسيات تبينت أهمية الاستثمارات المباشرة في السيطرة الاقتصادية على أغلب المصادر المحلية في الدول المختلفة من طرف القوى الأجنبية الخاصة

و هذه السيطرة كانت في إنتاج المواد الأولية و البترول و الزراعة في البداية ثم تحولت إلى المواد المصنعة خاصة الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة التي تعتبر خير دليل على الاحتكار العالمي للشركات متعددة الجنسيات. (وونوف،امير، 1986، صفحة 98)

إن تحديد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة يستدعي التعرف على أثارها بالنسبة للدول و ذلك من خلال :أثرها على النمو و مساهمتها في جلب الموارد المالية و الانفتاح على الأسواق الدولية(منافذ ،تموين، مطابقة المعايير....)وكذا رفع الإنتاجية و تحسين قدرات التسيير المحلية و نقل التكنولوجيا) (زينب، 1998، صفحة 379)

وتبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل واضح بالنسبة للدول النامية التي تعاني في الغالب من مشكل تمويل نشاطها الاقتصادي بالموارد المحلية و التي عادة ما تكون غير كافية .و يعد اللجوء إلى الاقتراضات الدولية محدودا و مبنيا على مستوى المديونية ،إضافة إلى ذلك لا تأتي القروض بالفوائد نفسها التي تأتي بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذه الأخيرة التي تضمن نقل التكنولوجيا و تسمح بدخول أكثر سهولة إلى الأسواق الدولية كما أنها تساهم في تكوين و تأهيل اليد العاملة. (شاحي جواد، 2002، صفحة 28)

2-2-اثر الاستثمارات الأجنبية على النمو

إن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو مرتبط بمجموعة من التفاعلات ذات الأثر المتبادل مع المتغيرات الآتية:

التنمية البشرية و الاستثمار الوطني و السياسات التجارية و تخفيض الفقر .وعلى العموم يمكن القول بأن تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو يكون ايجابيا.

2-1-1-النمو و التنمية البشرية: حسب بعض الاقتصاديين لا تتجه رؤوس الأموال إلى المناطق التي تكون نادرة فيها ،لأن ربحية الاستثمارات تكون أكثر أهمية في الأماكن التي تتواجد فيها اليد العاملة الأحسن تكوينا فيها متوفرة بكثرة وهي حالة الدول المتقدمة. من زاوية أخرى يعد مخزون رأس الأموال إلى الأماكن التي تكون فيها متوفرة بكثرة و هي حالة الدول المتقدمة. من زاوية أخرى يعد مخزون رأس المال البشري ضروريا لإضفاء بعد جديد لآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو حتى و إن لم يثبت ذلك بعد من خلال الدراسات الإحصائية ،فالدول التي تعاني من مستوى جد منخفض من رأس المال البشري يكون تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها سلبا .

2-1-2-النمو و الاستثمار الوطني :الإشكالية التي تطرح في هذا السياق تدور حول آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات الوطنية أو حول فعالية إحداها مقارنة بالأخرى .ويتضح أن للاستثمارات الأجنبية أثرا ايجابيا على الاستثمارات الوطنية ،فهي حسب بعض الاقتصاديين ،تشجع الاستثمار الداخلي عوضا عن تهديده. ومع ذلك فالاستثمارات الأجنبية أكثر فعالية من الاستثمارات الأجنبية أكثر فعالية من الاستثمارات المحلية بسبب ارتباطات الشركات متعددة الجنسيات بالأسواق الدولية و ذلك من خلال التموين عن طريق المنافذ الأجنبية و التكنولوجيا وأداء التسيير التي تسهل النفاذ .بالإضافة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،مثل الاستثمارات الداخلية لها أثر على الدخول و هو مرتبط بشكل كبير بطريقة دخول

الاستثمارات إلى الدولة سواء بإعادة شراء شركات محلية موجودة أو بإنشاء شركات جديدة ،ويكون الأثر في الحالة الأخيرة أكثر ايجابية باعتبار أن هذا النوع من الاستثمارات يسمح بخلق مناصب عمل جديدة و من ثم المساهمة في زيادة مدا خيل

الأفراد ،الشيء الذي يساهم في رفع مستوى معيشتهم و تحقيق رفاهيتهم و هو الهدف المنشود من تحسين القدرة التنافسية .لكن هذه النتيجة لا تخلو من بعض التحفظات خصوصا و أن الاستثمارات الأجنبية تضمن فرص العمل لليد العاملة الأكثر تأهيلا على حساب اليد العاملة البسيطة.

2-1-3-النمو و السياسات التجارية :إن العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و السياسة التجارية تطرح نوعين من التساؤلات :كيف يمكن أن تسمح السياسات التجارية بجذب أحسن للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول المضيفة؟ و كيف سيكون اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري.

بالنسبة للنقطة الأولى ،تتبع سياسات الحماية في الدول المضيفة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة الخارجية في الغالب يكون ضروريا بالنسبة للدول النامية حيث تمكنها من التخفيف و على المدى القصير من إشكالية نقص العملة الصعبة ،بالإضافة إلى ذلك تؤدي هذه الاستثمارات إلى رفع الواردات من سلع التجهيز من طرف الشركات متعددة الجنسيات كمرحلة أولى و لا تأتي تنمية صادراتها إلا بعد لاحقة. بمعنى أن القطاع الأجنبي يرفع إنتاجه الصناعي ثم صادراته، مما يساهم في تفسير سبب عجز الميزان التجاري للدول المضيفة عند جلب الاستثمارات الأجنبية و الذي يعتبر مؤقتا ،ليتغير الوضع بزيادة طاقات الإنتاج و يحل التصدير محل الاستيراد .و بالتالي تبرز المساهمة الفعلية لهذه الاستثمارات بالتأثير على التنويع هيكل الصادرات و توفير العملة الصعبة و اقتحام الأسواق العالمية بتشكيلة من المنتجات المختلفة.

2-1-4-النمو و تخفيض الفقر: التساؤل المطروح في هذا السياق يتعلق بعلاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتخفيض الفقر. و تحليل هذه العلاقة يتخذ كمدخل له الأثر الايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو و الأثر الايجابي للنمو على تخفيض الفقر ،بمعنى أن العلاقة متعدية بين المتغيرات فالاستثمارات الأجنبية المباشرة جيدة بالنسبة للنمو و هذا الأخير يكون جيدا لتخفيض الفقر و الوسيط بينهما هو سوق العمل .وفي حالة آسيا ،مثلا ،كان النمو السريع المحقق مرتبطا بانخفاض الفقر و ذلك بفضل ارتفاع مستوى التشغيل و تطوير البنى الأساسية الاجتماعية (التربية ،التعليم...).لذلك فان أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على تخفيض الفقر يمر أساسا بخلق فرص العمل.

و الجدير بالذكر أن مجموع مناصب العمل التي تخلقها الشركات متعددة الجنسيات سيكون أهم في حالة استثمارات جديدة أكثر منها في حالة إعادة الشراء ،و يكون في قطاع الخدمات أحسن من الصناعة و عندما تكون تكاليف العمل المحلية أقل.

بصفة عامة أصبح جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطا بمعدل النمو المحقق في الدولة المضيفة .و عليه فالاستثمارات تتبع النمو و لا تقوده و هو ما يفسر الحركة الكبيرة لتدفقات رؤوس الأموال إلى الصين التي عرفت معدلات نمو مرتفعة وصلت إلى تسعة بالمائة في بداية القرن الحادي و العشرين، في حين تريد الدول النامية أن يكون هذا الاستثمار هو قائد النمو و هنا يكمن الإشكال. (صلاح الدين البسيسي، 2019، صفحة 55)

2-3 -المكاسب المنتظرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مدى مساهمتها في رفع تنافسية الدول:

تبرز المساهمة الايجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز القدرة التنافسية للدول المضيفة من خلال عدة عناصر تخص المؤسسات و هياكل الدول المضيفة و تتمثل في :

2-3-1-الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المؤسسات المحلية

يعود النصيب الأكبر من منافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الشركات الأجنبية التي تعود أكثر فعالية من المؤسسات الوطنية ومرد ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات تستثمر في القطاعات ذات الإنتاجية الأحسن و القيمة المضافة الأعلى. كما قد يساهم في تفسير هذه الوضعية الاندماج الدولي للمؤسسات الأجنبية التي تستفيد من شبكات التموين ،التي تكون

أكثر اتساعا ،ومن تعدد المنافذ في دولها الأصلية و في دول العالم ككل، كما أن تواجد الشركات الأجنبية يوفر عرضا أكثر تنوعا في السوق الوطني و يساهم بإدخال التكنولوجيات الحديثة و طرق الإنتاج الجديدة و منتجات ذات جودة عالية،و يمكنه أيضا إجبار المؤسسات المحلية على التحديث و التطوير و رفع إنتاجيتها و إلا فهي معرضة لمخاطر الإفلاس إن لم تكن على أهبة الاستعداد للانفتاح و مواجهة المنافسة، مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية تمثل مصدرا من مصادر المنافسة الايجابية مع الصناعات و المؤسسات المحلية، لذلك أصبح لزاما عليها أن تولي عناية أكبر بمنتجاتها من حيث التكلفة و لنوعية و بما يتفق و المعايير الدولية و ان تراقب ما يجري على الساحة الدولية و في كافة المجالات و أن تكون إطلاع دائم بجديد الشركات الأجنبية و التي ظنت في وقت مضى أنها بعيدة و لن تشكل أي خطر عليها.

بالإضافة إلى ذلك فان نشوء علاقات تعاون و تنسيق بين العديد من المؤسسات المحلية و الاستثمارات الأجنبية احتمال وارد، وقد يشكل وجود هذه الأخيرة حافزا إضافيا لإنشاء مشاريع محلية جديدة تعمل على تزويد المشاريع الاستثمارية الأجنبية ببعض ما تحتاجه من المواد الوسيطة و الأولية. (للاستثمار، 1997، صفحة 45)

2-3-2-نقل التكنولوجيا و آثار التكوين

يعد تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على باقي القطاعات الاقتصادية أحد أهم تفضيله كنوع من أنواع التدفقات الرأسمالية، حيث تسمح هذه الاستثمارات باستيراد تكنولوجيا الشركات متعددة الجنسيات من طرف الدولة المضيفة، و قد تكون هذه التكنولوجيا ذات طابع رأسمالي أو تكنولوجيا تنظيمية أو تسويقية و يتم نقلها عن طريق إنشاء شركات تابعة للشركة الأم في الدولة المضيفة، فضلا عن ذلك الحصول عل تكنولوجيا الإنتاج المتقدمة. و يحتاج نقل التكنولوجيا إلى قدرة الدول النامية على امتصاص و الاستيعاب والى ملائمة هذه التكنولوجيا لحاجات الدولة و إلى كفاءة العاملين. و بما أن قسما كبيرا من التكنولوجيا يتجسد في رأس المال البشري فهو يمثل نوعا من النقل المباشر للمعرفة من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة .. (للاستثمار، 1997، صفحة 46)

و حتى وان كانت الدراسات الإحصائية العامة لا تعكس دائما الدور الكبير لرأس المال البشري على النمو ،فان أثره واضح و دوره أساسي في عمليات التكوين و اكتساب التكنولوجيا .فينتج عنه انعكاسات على الاقتصاد المضيف من خلال التعليم و نقل الكفاءات المتأتية من الشركات الأجنبية ،و يمكن أن يكون التحسين في كفاءات العمال بدوره عاملا لجذب الأموال الأجنبية.

وبهذا تبرز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع أداء اليد العاملة للدولة المضيفة و بالتالي المساهمة بشكل أو بآخر في تحقيق الرفاهية الاقتصادية عن طريق تحسين دخول الأفراد و مستوى معيشتهم. ومن زاوية أخرى يعد وجود رأس مال بشري مهم في الدولة المضيفة أحد العوامل المحفزة على جلب الاستثمارات وأحد المحددات التي تقوم عليها القدرة التنافسية للدولة. (للتخطيط، 2012/2009، صفحة 45)

2-3-3-الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تجميع النشاطات

لقد طورت الأعمال المتعلقة بالاقتصاد الجغرافي الجديد و التي تسمح بفهم أحسن للتوزيع المكاني للأنشطة مع الأخذ في الاعتبار الوجود الخارجي (المالي و التكنولوجي) وعوائد الحجم المتزايدة. وتكون القوى المتجمعة متصلة بالعديد من الروابط: بالبحث الذي تقوم به المؤسسات و كذا بتقارب الأسواق و الموردين و انتقال التكنولوجيا و عوامل الإنتاج(يد عاملة كفؤة).

يساهم الاقتصاد الجغرافي بشكل جيد في التعريف بمحددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر من تحليل أثرها على تطور المنطقة المضيفة. فالشركات الأجنبية تتجه للاستيطان أين تكون البنى التحتية المتطورة و اليد العاملة المؤهلة و الأسواق ذات الطلب الفعال(القدرة على الشراء و الدفع)وكذلك سهولة النفاذ إلى السوق الدولية. و الحديث الأنشطة يأخذ الشكل الخاص بالعناقيد أو التجمعات الصناعية، وفي هذه الحالة ستكون الانعكاسات التكنولوجية أكثر أهمية في إطار العناقيد.

و عليه يمكن القول أن وجود عناقيد أو تجمعات صناعية سيزيد من جاذبية الدول و يجعلها أكثر قدرة على جذب الاستثمارات و يوفر فرصة ذهبية للشركات الأجنبية نظرا لما تتميز به هذه العناقيد من ترابط و تشابك لمختلف الأنشطة

الاقتصادية .وما يعزز هذه العلاقات التطور التكنولوجي و سرعة و سهولة انتقال المعلومات و كذا القرب الجغرافي و توفر البنى التحتية المتطورة. كل ذلك يساهم بتوفير فرص عمل جديدة و يرفع من القدرة التنافسية للدولة و يخلق فروع نشاطات جديدة لم تكن لتوجد لولا العناقيد. (والتنمية، 2004، صفحة 8)

2-4-3-الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تنويع بنية الصادرات

يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تأثر على صادرات الدول المضيفة من خلال استراتيجيات مختلفة: كجعل الدولة المضيفة قاعدة لإعادة التصدير سواء إلى الدولة الأصلية أو إلى الأسواق العالمية، بغية اختراق أسواق جديدة في المنطقة و منافسة المؤسسات المحلية التي تجد نفسها أمام خيارين لا ثالث لهما :إما أن تكون أكثر تنافسية أو أن تختفي لعدم قدرتها على المزاحمة و تبرز أيضا مساهمة هذه الاستثمارات في تغيير هيكل صادرات الدولة المضيفة و تخصصها، و نتيجة لذلك تستفيد الدول المضيفة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال المساهمة في تغيير طبيعة تخصصها الذي ينعكس على بنية صادراتها و تنوعها. (للاستثمار، 1997، صفحة 10)

المحور الثاني : واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و مدى مقدرتها على تعزيز القدرة التنافسية للدولة

1-الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الألفية الثالثة

1-2-قانون الاستثمار رقم 01-03:

لقد جاء الأمر رقم 01-03 تعويضا للأمر رقم 93-12 قصد رفع العراقيل التي واجهت المستثمر في ظل قانون 93-12 و المتمثلة في العراقيل الإدارية ،المالية، العقارية، وكذا التداخل في الصلاحيات بين وكالة APSI و الشباك الوحيد ،ودعم الانسجام بين الهيئات المكلفة بتشجيع و ترقية الاستثمار في تطبيق النصوص القانونية و مركزية القرارات ،فضلا على أنه تم منح اختصاصات و صلاحيات كثيرة و معقدة لوكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار من بينها: (عمورة، 2006، صفحة 12)

-استلام تصريحات و طلبات المستثمرين .

-القيام بمساعدة المستثمرين إداريا عن طريق الشباك الوحيد .

-القيام بالتقويم المطلوب للمشاريع الاستثمارية قصد صياغة قرار منح المزايا التي يطلبها المستثمر أو رفضها .

وفي ظل هذه المشاكل بادر المشرع الجزائري إلى إعادة النظر في قانون 93-12 بإصدار الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث أهم ما جاء به من حيث الأجهزة هو إنشاء المجلس الوطني للاستثمار CNI :

وهذا من أجل التخفيف على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI" التي جاءت استبدالا لوكالة " APSI" وذلك بموجب المادة 18 من الأمر ،يرأسه رئيس الحكومة ،ومن مهام المجلس أنه يعمل تشجيع و تطوير الاستثمار و هذا طبقا لإجراءات المادة 19 من الأمر رقم 01-03 التي تنص على:

-اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها .

-اقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة .

-الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات.

-يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه .

-يقوم أيضا بالإضافة إلى إجراءات المادة 19 المذكورة سالفا بتحديد المبلغ المتوقع للمخصصات الموازية الموجهة لصندوق دعم الاستثمارات ،ومدونة النفقات التي يمكن تحميلها لهذا الصندوق.

أما عن المهام الموكلة للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

-ضمان ترقية و تطوير و متابعة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية .

-استقبال ،إعلام ،مساعدة المستثمرين المقيمين و غير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

-تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات و تحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي .

-منح المزايا المرتبطة بالاستثمار.

-ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء.

على غرار المرسوم التشريعي رقم 93-12 الذي حدد الامتيازات و الضمانات الممنوحة للمستثمرين فان الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار و في المادة 11 منه نص على أنه "بعد معاينة انطلاق الاستغلال يستفيد الاستثمار من إعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ،ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني ،وكذا الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار". و فضلا عن عدم التمييز المنصوص عليه في قانون 93-12 أكدت المادة 14 من الأمر رقم 01-03 على أن يعامل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب نفس معاملة الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين في مجال الحقوق و الواجبات المتعلقة بالاستثمار ،كما نصت المادة 16 من نفس الأمر على أن لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية" كالتأميم "إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، و إذا كان و لا بد فينبغي أن يترتب على المصادرة تعويض عادل و منصف .

ضمن هذه النصوص القانونية و التشريعات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار الخاص بشكل عام و الأجنبي بشكل خاص، ما هو تأثير ذلك على هذا الاستثمار في ظل الشراكة الأورو-جزائرية؟

2-الامتيازات الممنوحة و الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

يمكن اعتبار أن قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري، حيث تضمن القانون مجموعة من الحوافز و الإعفاءات الجبائية، الضريبية و الجمركية التي تجعل المستثمر الأجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية و الحرية التي قدمها له هذا القانون.

2-1-الضمانات الخاصة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات و حمايته لتمكنه من المشاركة في بناء و تطوير و نمو الاقتصاد الوطني و هذا من خلال الضمانات الممنوحة و المذكورة و المنصوصة عليها قانونا و كذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر و الدول .ونذكرها كالتالي: (دحماني، 2001، صفحة 110)

أولا: مبدأ الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار:

يضمن هذا المبدأ الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية ،التعليم و كذا بعدة أنماط و صيغ كتنمية القدرات و الطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة و التي أنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي كما أن المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة بإجمال رأس المال عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL)او في شكل شركة باسم جماعي (SNC)او في شكل شركة ذات أسهم (SPA)،على أن تكون هذه الاستثمارات قبل الانجاز موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات و التنظيمات.

ثانيا :مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين و الاستثمارات

جاء ذلك حسب المادة 38من المرسوم التشريعي 93-12 التي ورد فيها "يحظى الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار".

وتقرر في هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين و الاستثمارات ومن ثم الحفاظ و الحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة و المتعلقة بضمان حماية الاستثمار في إطار المتبادل.

ثالثا: ثبات القانون المطبق على الاستثمار

جاءت في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 و بدافع طمأنة الأجنبي نص القانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة:

"لا تطبق المراجعات و الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة".

كما أبدت الجزائر نيتها بإبرام عدة اتفاقيات دولية في إطار ترقية و تشجيع الاستثمار الأجنبي و ضمان حق ملكيته في حالة التأميم و عدم الحجز على أموالها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها.

رابعا: ضمان حرية التمويل

للمستثمر الأجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال ،الناتج و المداخيل و الفوائد و غيرها من الأموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الآلات و المعدات)والذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي " 93-12"تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأسمال بعملة قابلة لتحويل الحر، و مقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل رأسمال المستثمر و العوائد الناجمة عنه، ويخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل أو التصفية حتى و لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي للمستثمر "كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها للمستثمر في أجل لا يتجاوز ستين يوما (60يوما)و غيرت إلى (30يوما).

4-القدرة التنافسية للدولة الجزائرية

4-1-وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال القدرة التنافسية :

إن للقدرة التنافسية تعاريف كثيرة و اتجاهات متعددة، لكن أخذا بمبادئ التنافسية الدولية الذي قام بها المعهد الدولي للتنمية و تحليلها فقد تم تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسية :الأداء الاقتصادي، الفاعلية الحكومية، كفاءة قطاع الأعمال ،البنية التحتية ،و يندرج تحت هذه المجموعات جملة من المبادئ الفرعية منها: (بوسعادة، 2007، صفحة 124)

-الأداء الاقتصادي

*الازدهار و الرخاء يعكسان الأداء الاقتصادي السابق للقطر.

*التنافسية المستندة إلى قوى السوق تسهم في تحسين الأداء الاقتصادي.

*تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي يعزز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج.

*ارتفاع حصة البلد في التجارة الدولية، يعكس تنافسية اقتصاده الوطني بافتراض عدم وجود حواجز تجارية.

*الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية يحسن الأداء الاقتصادي .

*الاستثمارات الدولية تسهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم.

*التنافسية المستندة إلى تنمية الصادرات تترافق عادة مع سياسات استهداف النمو في الاقتصاد المحلي.

-الفعالية الحكومية

*تقليص تدخل الدولة في أنشطة الأعمال يجب أن يتم بمعزل عن السعي لتوفير شروط المنافسة بين الشركات.

*توفير بيئة اقتصادية و اجتماعية شفافة قلل من تعرض الشركات للمخاطر الخارجية.

*المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تساهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية.

*تحسين جودة التعليم و جعله بمتناول الجميع، ساعد على خلق الاقتصاد المعرفة.

-كفاءة قطاع الأعمال

*التركيز على الكفاءة و القابلية للتكيف مع التغيرات في بيئة تنافسية، باعتبارهما من العناصر الإدارية الأساسية في تعزيز التنافسية على المستوى المؤسسة.

*التمويل يساهم في تنمية الأنشطة المتضمنة للقيمة المضافة.

*تطور القطاع المالي و اندماجه في الاقتصاد العالمي ،يدعم التنافسية الدولية للدولة.

*تقوية الاندماج في الاقتصاد العالمي تساهم في المحافظة على مستوى معيشي مرتفع.

*تعزيز روح المبادرة يعتبر شرطا ضروريا للنشاط الاقتصادي ،و بخاصة في المرحلة الأولى للانطلاق.

*توافر عمالة ماهرة يعزز تنافسية البلد.

*ارتفاع الإنتاجية التي تستند إلى القيمة المضافة.

*سلوك القوى العاملة و موقفها يؤثران بشكل مباشر في تنافسية البلد .

-البنية التحتية

*وجود بنية تحتية متقدمة ،تتضمن بيئة أعمال فاعلة، يدعم كفاءة النشاط الاقتصادي .

*البنية التحتية المتقدمة، تتضمن أيضا بنية كفؤة لتنقية المعلومات ،كذلك حماية فعالة للبيئة.

*تعزيز الميزات التنافسية يستند إلى الإبداع و الكفاءة في استخدام التقنيات المتوافرة.

*تشجيع الاستثمارات طويلة الآجال في الأبحاث و التطوير، تساهم في تقوية تنافسية المؤسسات.

*الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر مرتفع يعتبر أحد عوامل الجذب للبلد.

2-4-تقارير القدرة التنافسية للدولة الجزائرية

نتيجة للإصلاحات التي باشرت الجزائر فيها سواء تعلق الأمر بعمليات التعديل الهيكلي أو التثبيت الاقتصادي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي و برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004ومخطط الخماسي لدعم النمو حتى 2010 و خصصت له مبالغ ضخمة، وما أسفرت عنها من نتائج حددت حسب التقارير القدرة التنافسية للجزائر. (بن ثابت، 2006، صفحة 8)

1)-التقرير الثاني الذي أصدره المنتدى العالمي في دافوس حول التنافسية لسنة 2005 و الذي يهدف إلى تصنيف و مقارنة اقتصاديات اثني عشر دولة عربية من حيث مقدرتها التنافسية، فقد احتلت الجزائر المرتبة العاشرة ب 3.67 نقطة ،فحصولها على هذه المرتبة يرجع إلى ضعف المؤشرات الفرعية، مؤشر التكنولوجيا في المرتبة 12 و مؤشر المؤسسات العامة في المرتبة 09 و مؤشر بيئة الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلي في المرتبة 08 . (بن ثابت، 2006، صفحة 10)

2)-المنتدى الاقتصادي أصدر تقرير التنافسية العالمي لسنة 2005-2006 في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي تحديات جمة، ويعد هذا التقرير مؤشر فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول، وأداء لتفحص نقاط القوة و الضعف للاقتصاد، كما يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي و الجزئي. و الجدول الموالي يبين مؤشر التنافسية و مرتبة الجزائر من حيث التنافسية: (للتخطيط، 2012/2009، صفحة 50)

و الجدول الموالي يبين مؤشر التنافسية و مرتبة الجزائر من حيث التنافسية:

الجدول رقم 01:مؤشر التنافسية ومرتبة الجزائر من حيث التنافسية

الأرقام بين قوسين تعبر عن الترتيب (تقرير 2017 يضم 24 دولة ،تقرير 2018 يضم 29 دولة)

المؤشرات / البيانات	مؤشر التنافسية العربية		مؤشر الأداء الاقتصادي		مؤشر بيئة الأعمال و الجاذبية		مؤشر البنية التحتية الأساسية		مؤشر جاذبية الاستثمار	
التقرير	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018
الجزائر	0.22 (20)	0.36 (24)	0.76 (04)	0.63 (04)	0.16 (20)	0.37 (26)	0.24 (18)	0.15 (24)	0.05 (23)	0.45 (23)
متوسط الدول العربية	0.34	0.39	0.54	0.51	0.33	0.44	0.40	0.26	0.48	0.47
متوسط الدول المقارنة	0.67	0.50	0.48	0.51	0.66	0.51	0.56	0.29	0.75	0.54

المصدر:-المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنافسية العربية 2017 ،الكويت ،ص 23 ،ص24 .

-المعهد العربي للتخطيط ،تقرير التنافسية العربية 2018 ،الكويت ،ص28،ص33،ص40

5-أهم السبل و الاقتراحات الممكنة للنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر: (دحماني، 2001، صفحة 115)

لعل من أهم السبل المشجعة للاستثمار الأجنبي في العناصر التالية:

-تحقيق الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر تسهيل العمل التجاري و تحقيق الشروط الاقتصادية.

-تتمثل عملية تحقيق الإطار التنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر في وضع الأطر التنظيمية المحفزة له، أما تسهيل العمل التجاري فيتمثل في جهود الدولة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر و المتمثلة في الحوافز الممنوحة له و كذلك إنشاء مؤسسات ترويج للاستثمار ،كما تتضمن الجهود سالفة الذكر عملية إصلاح الأطر التنظيمية التي يتم في إطارها ما أطلق عليه تقليل التكلفة غير المرغوب فيها ،و تنحصر عملية تحسين الشروط الاقتصادية في تحسين حجم السوق و درجة تطوره و يمكن أن يتم ذلك عن طريق تنسيق السياسات الاقتصادية مع الدول المجاورة و العمل الجاد من أجل بناء سوق مغاربية مشتركة ،وإصلاح المنظومة البنكية و القضاء على السوق الموازية و تحقيق و تبسيط الإجراءات الإدارية و حل مشكلة العقار .إن كل الجهود الواجب القيام بها تبقى غير مجدية ما لم يتم تحسين صورة الجزائر لدى المستثمر الأجنبي و إقناعه بجدوى الاستثمار في الجزائر.

ومن أجل تحسين صورة الجزائر أمام المستثمرين الأجانب نرى أنه من الضروري إعداد إستراتيجية شاملة يكون الهدف منها تحسين هذه الصورة و جعل الاستثمار في الجزائر مغريا للمستثمرين الأجانب .

إن جاذبية بلد ما للاستثمار يتوقف على توفير العديد من الشروط التي ذكرناها سابقا، هذه الشروط إن كانت ضرورية فإنها تبقى غير كافية خاصة بالنسبة للبلدان التي تفتقد لمكانة مهمة على الساحة الاقتصادية الدولية، و عليه يصبح من الواجب القيام بحملة ترويجية للمزايا و الفرص الاستثمارية في هذا البلد ،إن القيام بالترويج للاستثمار يجب أن يستند لمقاربة تسويقية تتمثل في "بيع صورة البلد" للمستثمر الأجنبي ،ويقوم بهذه المهمة الدقيقة و الحساسة هيئة عمومية كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر.

إن القيام بحملة ترويجية جيدة يجب أن يقوم على أربعة أسس هي:

-بناء صورة جيدة للبلد .

-الخدمات المقدمة للمستثمرين المحتملين.

-استهداف بعض المستثمرين.

-منح الحوافز المالية للمستثمرين.

*إن بناء صورة جيدة للبلد يتمثل في القيام بحملات إعلامية عامة يهدف تعريف المتعاملين الأجانب بأن البلد يستجيب لكل الشروط الكفيلة بنجاح الاستثمار و أنه يتوفر على فرص حقيقية للاستثمار المربح ،و يتمثل هذه الحملات الإعلامية في إقامة ندوات أو مؤتمرات حول فرص الاستثمار المتاحة و المشاركة في المعارض الدولية و الإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية و الأجنبية.

كما أن المشاركة المستثمرين الأجانب الحاليين في هذه العمليات الأثر الكبير على نفسية و سلوك المستثمرين المحتملين .من المهم التذكير بان القيام بمثل هذه الحملات الاشهارية يجب أن تكون بعد التأكد من أن البلد قد وفر حقيقة كل الشروط الاستثمار الناجح وإلا فان هذه العمليات الترويجية ستفقد مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب.

*يتمثل الهدف من تقديم خدمات للمستثمرين تقليص نفقات الدراسة و البحث بالنسبة للمستثمرين الأجانب،و تتمثل أولى هذه الخدمات في تقديم المعلومات حول البلد و إمكانيات الاستثمار فيه ،كما يجب أن لا تتصف هذه المعلومات بالشمولية و العمومية بل يجب أن تكون دقيقة و حديثة و تستجيب لحاجات المستثمرين الأجانب في مرحلة ثانية يجب القيام بتنظيم زيارات ميدانية للمستثمرين الأجانب نحو مناطق الاستثمار المستهدفة و ربط علاقات شراكة بينهم و بين المستثمرين الوطنيين و يجب كذلك مرافقة هؤلاء المستثمرين أثناء المراحل الأولى لتنفيذ مشاريعهم.

إن سر نجاح الخدمات المقدمة للمستثمرين الأجانب يقوم على قاعدة تسويقية مهمة التي نلاحظ بأن الكثير من وكالات ترقية الاستثمار لا تفهمها جيدا إذ لا يجب يطلب من المستثمر الأجنبي القدوم للبلد من أجل إعانته و المساهمة في حل مشاكله الاقتصادية و الاجتماعية، و لكن يجب إقناع المستثمر الأجنبي بأن مزايا الاستثمار المتوفرة في البلد سنسمح له بمضاعفة قدراته التنافسية و زيادة أرباحه.

*إن استهداف المستثمرين المحتملين يهدف إلى تحديد الشركات التي من الممكن أن تهتم بالمزايا و الفرص الاستثمارية المتاحة و يتم ذلك عن طريق الاتصال المباشر بهم و توفير كل المعلومات الخاصة بالاستثمار ،وتركز هذه العملية في تحديد بعض القطاعات الاقتصادية و بعض البلدان الأساسية التي من الممكن أن تأتي للاستثمار ومن الواجب أن تكون المعلومات المقدمة لهؤلاء المستثمرين أكثر دقة و تفصيلا وأن يتم عرض فرص حقيقية و مدروسة للاستثمار.

*تقوم الكثير من البلدان بتقديم العديد من الحوافز المالية كالإعفاءات الجبائية و الإعانات المالية للمستثمرين الأجانب من أجل جذبهم نحو الاستثمار لكن الواقع أثبت في كثير من البلدان أنه من الخطأ الاعتماد على مثل هذه الإستراتيجية في جذب المستثمر الأجنبي و التي لها تكاليف معتبرة على ميزانية الدولة. فإما أن المستثمر الأجنبي قد اتخذ قرارا بالاستثمار و في هذه الحالة تكون الحوافز المالية المقدمة له بمثابة خسارة صافية لميزانية الدولة كان بالإمكان استخدامها في وجه آخر من أوجه الإنفاق العام ،وإما أن الحوافز المالية هي العامل الأساسي و الوحيد لجذب المستثمر الأجنبي وفي هذه الحالة كذلك فان الدولة تقوم بدعم هذا المستثمر في غياب ما يؤكد مردودية استثماره وأن استمرارية هذا المشروع يتوقف على استمرارية الدعم التي تقدمه الدولة. لقد أثبتت جل الدراسات أن المستثمر الحقيقي و الجاد لا يتخذ قراره الاستثماري بناءا على الحوافز المالية المقدمة له، و التي لا تحتل إلا أهمية ثانوية بالمقارنة بمدى تحقق الاستقرار الاقتصادي و السياسي و توفر فرص جيدة للاستثمار.

خاتمة

واستنتاجا لما سبق ذكره، يمكن القول أن المكاسب الأهم الذي يمكن إن يتحقق لشركة ما خاصة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الاندماج و الشراء أو الاستثمارات التأسيسية)الصادرة يكمن في زيادة قدرتها التنافسية بمعنى القدرة على البقاء و النمو في ظل اقتصاد مفتوح و تحقيق أكبر قدر من الأرباح و المحافظة على حصتها في الأسواق و زيادتها.ومن جانب أخر تشير الدلائل إلى أن تحسين القدرة التنافسية للشركات المستثمرة في الخارج يمكن أن يساهم في ظل ظروف ملائمة الوطن الأم و في تحسين القدرة التنافسية الصناعية و إعادة الهيكلة في اقتصاد الموطن ككل.

و قد خرجنا بعدد من التوصيات ،كان أبرزها مايلي :

-مراجعة أنظمة الحوافز و الأطر التنظيمية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية و تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة، لاسيما من خلال بيئة اقتصادية و سياسية و مؤسسات ملائمة.

-لا ضرورة للاستثمارات الأجنبية التي لا تخدم الأهداف التنموية و تعبر عن أولويات كل قطر بشكل واضح.

-عدم التركيز على الحوافز التي يمكن أن يمنحها أي قطر من الأقطار المنافسة.

-أهمية دور مؤسسات الترويج في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. و أهمية أن يكون العاملون فيها على قدر عال من الكفاءة.

-أهمية تطوير قطاع محوري لجذب الاستثمار. بحيث يستجيب هذا القطاع إلى الأولويات التنموية داخل كل قطر.

-السعي لتنمية قطاعات جاذبة إلى جانب القطاعات التقليدية مثل الطاقة و الصناعات التحويلية .و التركيز على قطاع الخدمات و المجالات ذات الكثافة المعرفية و التقنية العالية.

-أهمية توظيف اتفاقيات الشراكة و التكامل الاقتصادي، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

-البحث في طرق بديلة لنقل التقنية و الإدارة الحديثة ،حيث يمكن إن تمثل هذه الطرق حافزا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المستقبل.

و فيما يخص واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و الدور الذي تقوم به الجزائر في تشجيع جلب هذا نوع من الاستثمارات إلا انه لا يمكن إهمال الخصوصيات التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري كونها دولة لازالت تهيمن عل الاقتصاد

على الرغم من المحاولات التي جسدت في وضع قواعد و تشريعات قانونية تبين المسار الجديد للإستراتيجية و المتضمن تقليل دور الدولة ،و فسح المجال أكثر للاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية للدخول في النشاطات الاقتصادية التي كانت محتكرة من طرف القطاع العام "الدولة".

فهذه الإستراتيجية الخاصة بالتوجه الجديد،وضعت في إطار التكيف لمتطلبات العولمة و الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.و على هذا الأساس فوضع الدولة الجزائرية و دورها داخليا و خارجيا يكون بمثابة الشرط اللازم و الضروري لتمكينها من استقطاب و اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر الأنسب لخططها التنموية،لأن تمسكها (الدولة)بفرض قيود معينة يؤدي إلى حرمانها من أي استثمارات بمعنى أن الخيار قد يكون هو إما كل شيء أو لا شيء أي الانصياع التام لمبادئ العولمة أو التعرض لها.

قائمة المراجع

ابو قحف ,ع .ا .(2003) .*السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية* .الاسكندرية ,مصر :مؤسسة شباب الجامعة.

بن ثابت ,ع .(2006) .متى يصبح الاقتصاد الجزائري تنافسي؟دراسة في سياسات تحسين القدرة التنافسية في ظل اتفاق الشراكة . *الملتقى الدولي حول اثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة* .سطيف :جامعة سطيف.

بوسعادة ,ج .(2007) .الاستثمار الاجنبي المباشر ودور الدولة الاقتصادي دراسة حالة الجزائر .*مذكرة ماجستر* .عنابة :جامعة باجي مختار عنابة.

دحماني ,س .(2001) .تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية . *مذكرة ماجستر* .الجزائر :جامعة الجزائر.

زينب ,ح .ع .(1998) .*العلاقات الاقتصادية الدولية* .بيروت ,لبنان :الدار الجامعية.

سميرة ,ز .د .(2011) .المناخ الاستثماري في الجزائر .*المؤتمر العملي حول سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية* . سكيكدة ,الجزائر :جامعة سكيكدة.

شاحي جواد ,ش .(2002) .*ادارة الاعمال الدولية مدخل تتابعي* .عمان ,الاردن :الاهلية للنشر والتوزيع.

صلاح الدين البسيسي ,ح .(2019) .*الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم وتطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية* .القاهرة ,مصر :الرؤية للنشر والتوزيع.

عمورة ,ج .(2006) .دور تطوير وتشجيع الاستثمارات في امتصاص البطالة دراسة حالة الجزائر .*مقال في مجلة* . *(29)*الجزائر :مجلة العلوم الانسانية الالكترونية.

فطيمة بن عبد العزيز. (2005). الاستثمار الاجنبي المباشر واثاره على اقتصاديات الدول النامية. *اطروحة دكتوراه* . الجزائر: جامعة الجزائر.

للاستثمار ,ا .ا .(1997) .الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية .الكويت.

للتخطيط ,ا .ا .(2009/2012) .تقرير التنافسية العربية .الكويت.

والتنمية ,م .ا .(2004) .تقرير الاستثمار العالمي:التحول نحو الخدمات .الامم المتحدة:نيويورك وجنيف.

وونوف،امير .(1986) .*الاطروحات الخاصة بتطور الشركات متعددة الجنسيات ترجمة علي محمد تقني عبد الحسن* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية .